المقدمة

تعد قضية نزاعات الحدود العربية –العربية بكل إفرازاتها وتناقضاتها إحدى أهم وأخطر القضايا على الساحة العربية إذ أن النزاعات الحدودية العربية تعود بالأساس الى تشابك وتفاعل عوامل مصادر عديدة داخلية وخارجية إقليمية ودولية.فالحدود الدولية العربية بالكاد رسمت من قبل القوى الاستعمارية، وبشكل اعتباطي،دون اهتمام كبير بالجغرافية البشرية والمادية للمنطقة.وقلة من الحدود التي تتفق الى حد ما مع التقسيمات الحضارية والتاريخية.

وإذا سلمنا جدلا بامكانية مناقشة قضية أوقضيتين من القضايا المشار إليهما على نحو مستقل،فإن اثارة قضية الحدود العربية كفيل بأن يفتح الباب أمام كل تلك القضايا في آن واحد،الأمر الذي يعكس مدى تشعب نزاعات الحدود،والى الحد الذي يطرح تساؤلات جادة–أحيانا–عن مشروعية وجود كيان سياسي عربي،فبعض الحدود يدور النزاع حولها حاليا لأنها تفصل مابين أناس أوشعوب متماثلة بدلا من أن تجمعهم في كيان واحد.

إن قيام الحدود العربية ــ العربية قد تم على أساس إرث استعماري،فغالبية الإتفاقيات الخاصة بالحدود بين الكيانات العربية ترجع بالأساس إلى عمد الإستعمار الفرنسي والبريطاني، وحين تثور قضية حدودية بين طرفين عادة ما تكون الوثائق المرجعية هي وثائق الحقبة الإستعمارية، ولا تمثل استثناء من تلك القاعدة سوى حالات محدودة مثل المعاهدة اليمنية ــ السعودية والمعروفة باسم معاهدة الطائف الصادرة في سنة 1934.

وتختلف الحدود البرية فيما بين الحدود العربية بصورة بارزة في صفاتها المادية ووضعها القانوني. وقد رسمت وحددت غالبيتها على أساس خصائص طبيعية أو خصائص من صنع الإنسان، أو باتباع صيغ وإرشادات هندسية لخطوط الطول والعرض. وتجزء معظم خطوط الحدود أحواض الإنسان، وتفصل المدن عن مناطق

رفدها الطبيعية، وتقطع تحركات البدو، الذين اعتادوا العيش منذ أزمان سابقة دون اعتبار لحدود أو قيود في الإنتقال أو الإتصال، ودون اعتبار أيضا لعوامل الجغرافية الطبيعية أو خصائص المجتمعات العربية المتجاورة.

والملفت للإنتباه في نزاعات الحدود العربية، أن المعطيات السياسية وطبيعة العلاقات بين الأنظمة الحاكمة كانت دوما أقوى تأثيرا من الحجج التاريخية والقانونية التي لم تحسم هذه الخلافات إلا في حالات قليلة ضمت خلافات الحدود في خانة الصراعات العربية ـــ العربية التي كثيرا ما تنشأ عن منافسات بين أنظمة حاكمة تختلف لأسباب فردية أو لأسباب إيديولوجية فطالما كان هناك انسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين، طوي ملف الخلافات الحدودية بينهما. أما إذا كان هناك خلاف بين أشخاص الرؤساء وما أكثرهم في نظامنا العربي، أو كان هذا الخلاف متعلقا بالتوجهات العامة للحكم، وفي هذه الحالة فإن خلافات الحدود التي كانت ساكنة تطفو بسرعة الصاروخ إلى السطح.

إن حالة التردي في النظام العربي، التي أخذت تداعياتها منذ حرب الخليج الثانية، قد بدأت أصلا بإثارة قضية حدودية تعلقت بالسيادة على موارد اقتصادية، ثم سرعان ما تطورت إلى أن تصبح قضية شرعية وجود الكويت ككيان سياسي مستقل، وإن حسمت تلك القضية لصالح وجود الكويت ككيان وكدولة، فإن السابقة في قضايا الحدود والتي ليس لها نظير في تاريخنا المعاصر هي أن تقوم بترسيم الحدود لجنة مكلفة من منظمة الأمم المتحدة (ONU) وبدون طلب من الأطراف المعنية بتحكيم المنظمة الدولية أو حتى توكيلها بهذه المهمة، وقد اقتطعت هذه اللجنة بعض الأراضي الواقعة على امتداد الحدود بحيث تقيد حركة العراق في ميناء أم قصر وحرمانه من آبار النفط في شمال الرميلة. ولكن النتيجة على المدى البعيد أن يشعر الشعب العراقي بالغبن فيتجدد الصراع بين العراق والكويت.

وإذا كانت الظروف قد لعبت دورها إن لجهة الوثائق الموروثة على الحقبة

الإستعمارية كادعاءات تاريخية(droits historiques). فإن الثابت في نهاية المطـــاف أن النزاعات العربية الحدودية تعتبر بكل المقاييس مؤقتة من شأنها أن تسمم العلاقات ما بين الدول العربية. وبالتالي، تهديدا خطيرا للإستقرارا السياسي في هذا الجـــزء مـــن العالم. وبين الإهتمام بالمصادر الطاقوية والطموحات السياسية، يبقى تشخيص حالة نزاعات الحدود العربية إلى تقديم البديل. كمن يحاول تربيع الدائرة؟!.

والله تعالى من وراء القصد وهويهدي الى سواء السبيل.

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح (الجزائر) 2004

مؤشرات أولية عن الحدود العربية

كانت نزاعات ترسيم الحدود(le tracé des frontières) بين الدول العربية، على مر الزمن بؤر توتر، تطل برأسها بين الفينة والأخرى، وقد تتزامن أن تثور هذه القضية، من حيث الزمن، مع تداعيات بصيغة أوبأخرى لما اصطلح على تعريفه بأزمة الخليج الثانية.

أبرز تلك التداعيات، هي تلك المتعلقة بالنظام العربي برمته من ناحية وبين أطرافه الإقليمية خاصة في الشرق وفي الشمال من ناحية أخرى، وغني عن البيان النظام العربي ذاته. ونقصد بذلك العزوف عن المؤسسة القومية في حل قضية ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) العربية، وتفضيل المعالجات الثنائية للقضايا المفترض أن تحل على أساس قومي، والرهان على الحل الأجنبي المستورد واستقدامه ومنحه الأولوية(suprémtaie) على الأدوار العربية، وبالتالي، توافر الفرص أمام مزيد من الانكشاف الأمني الشامل.

والجدير بالملاحظة، أن القضايا المذكورة، التي كانت موجودة بالأساس من قبل، تعايشت مع أطراف النظام العربي على نحو جعلها بلا مضمون، بمرور الأيام، أو على الأقل تأجيلها حتى إشعار آخر. ومع تغير حالة النظام العربي من التماسك النسبي الى التردي شبه الشامل، أطلت نزاعات الحدود مرة أخرى لتعيد إثارة أكثر من قضية عملية ونظرية في آن واحد، ومن تلك القضايا:[1]

- تكوين الدولة العربية القطرية.
- تكوين القطرية في مواجهة الدولة القومية.
- الولاء الوطني وطبيعته وامتداده.
- البعد القانوني المتعلق بأولوية المعاهدات والاتفاقيات الحدودية.
- مستقبل النظام العربي وآليات تطويره.

---

[1] السياسة الدولية (عدد خاص)، حسن أبو طالب، عدد111، يناير سنة1993، القاهرة.

- التدخلات الخارجية.
- الميراث الاستعماري وكيفية التعامل معه.
- الادعاءات التاريخية(droits historiques) وصلتها بواقع الحدود العربية- العربية.
- ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) العربية-العربية وبأية طريقة.
- احتواء ومواجهة النزاعات العربية.
- الموارد الاقتصادية وتوزيعها.

وبقراءة هادئة للقضايا المذكورة أعلاه يتبين لنا بكل جلاء أن الحديث عن قضية الحدود ليس مجرد حديث عن إطار مكاني مجرد، أو مجرد خطوط على خريطة، فهو في الواقع أشمل من ذلك بكثير، فزيادة على أنه يتضمن الحديث عن شرعية الحدود(principe des frontières) فهو يتمدد الى الحديث عن الكيانات المجاورة، وإطار ممارسة السيادة (la souveraineté)واستغلال الموارد والدفاع عن الذات .

أيضا، من الصعوبة بمكان تجاهل تلك الخطوط التي تتضمنها الخرائط، والتي تحاط من الناحية العملية والواقعية بتخوم، أو مساحات حدودية ممتدة على جانب الخط، والتي تكون في حالات عديدة مقرا لقبائل أو عشائر أو أسر من أصول واحدة بعيدة، دون اعتبار لحدود أو قيود في الانتقال والاتصال، ومن هذه النقطة بالذات تثور قضايا الانتماء ومعايير الولاء، كما تثور أيضا الحاجة الى إعادة النظر في كثير من خطوط الحدود بين الأطراف العربية فيما بينها.

إضافة الى ما تقدم، أن راهنية تردي النظام العربي، التي يتصاعد خطها البياني ولا يزال منذ قيام العراق بغزو الكويت وما تلاه من آثار سلبية، قد بدأت أصلا بإثارة قضية حدودية تعلقت بالسيادة على موارد اقتصادية ثم تطورت لتصبح قضية شرعية وجود الكويت ككيان سياسي مستقل. وما أن حسمت تلك القضية لصالح وجود الكويت ككيان وكدولة، فإن مسألة ترسيم حدود هذا الكيان المكانية

والجغرافية مع الجار الشمالي لاتزال بين مد وجزر، ومدعاة للتواجد العسكري الأمريكي، والتحرش بالعراق تحت عدة ادعاءات ظاهرها أمني وجوهرها استهداف العراق تحت يافطة ظاهرة الإرهاب الدولي التي أصبحت جاهزة وتعميم هذه الظاهرة الى إيران وكوريا الشمالية وهي عوامل لها علاقة بالعولمة.[1]

إن غالبية الحدود العربية بواقعها الحالي تقوم على أساس الإرث الاستعماري، فغالبية الاتفاقيات الخاصة بالحدود بين الكيانات العربية راجعة الى عهد الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإسباني.وحين تثور قضية حدودية بين طرفين عادة ما تكون الوثائق المرجعية هي وثائق الحقبة الاستعمارية.ولاتمثل من تلك القاعدة سوى حالات محدودة مثل المعاهدة اليمنية- السعودية والمعروفة باسم معاهدة الطائف لسنة1934. ومع ذلك، فحتى هذا الاستثناء لم يسلم من الانتقادات والرغبات في إعادة النظر فيما تضمنته تلك المعاهدة من تسويات خاصة بالحدود، وهي بذلك تتساوى والحدود الموروثة في الاتفاقيات والمعاهدات(les traités) التي وضعت في الحقبة الاستعمارية.

هناك مشكلة أخرى تتعلق بترسيم الحدود (Le tracé des frontières) العربية، وهي عادة ما ترتبط بالوثائق الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وأعني به **الادعاءات التاريخية**، والتي عادة ما تأخذ بصيغة شكل مطالبة طرف آخر بحكم الأمر الواقع (Le fait accompli) تحت ادعاء بأن أهل هذا الإقليم في أزمان سابقة كانوا يدينون بالولاء السياسي والمعنوي والأخلاقي للمركز السياسي للطرف المدعي. وفي كثير من الحالات يبدو الجزم بهذا الأمر أمرا غير متيقن.وهذا الادعاء يتصادم مع فكرة الدولة الحديثة بقدر ما هو تعبير عن خصوصية الحالة العربية.

الادعاءات التاريخية(droits historiques)، توجد لها حالات عديدة وخاصة في الجزيرة العربية والمغرب العربي، يصعب فيها توافر معلومات دقيقة عن التسويات الحدودية التي تم التوصل إليها في سنوات بعيدة أو قريبة على السواء، وفي ظل حال

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط، 2001/02/01، دراسة استشرافية لوكالة المخابرات الأمريكية حول العالم.

كهذا يبدو الخوض في قضايا الحدود العربية-العربية **كضرب من السباحة لأول مرة في نهر يعج بالتماسيح في ظلام دامس، فإمكان عبور النهر دون مخاطر يعد مطلبا عزيز المنال**، ولكنه يظل أمرا مطلوبا ليس لذاته، وإنما لما يثيره من قضايا وإشكاليات هي من صميم صنع الحاضر والمستقبل معا.[1]

[1] السياسة الدولية (مجلة مصرية متخصصة)، حسن ابوطالب، عدد111،يناير سنة1993، القاهرة.

مواقع العالم العربي من العالم

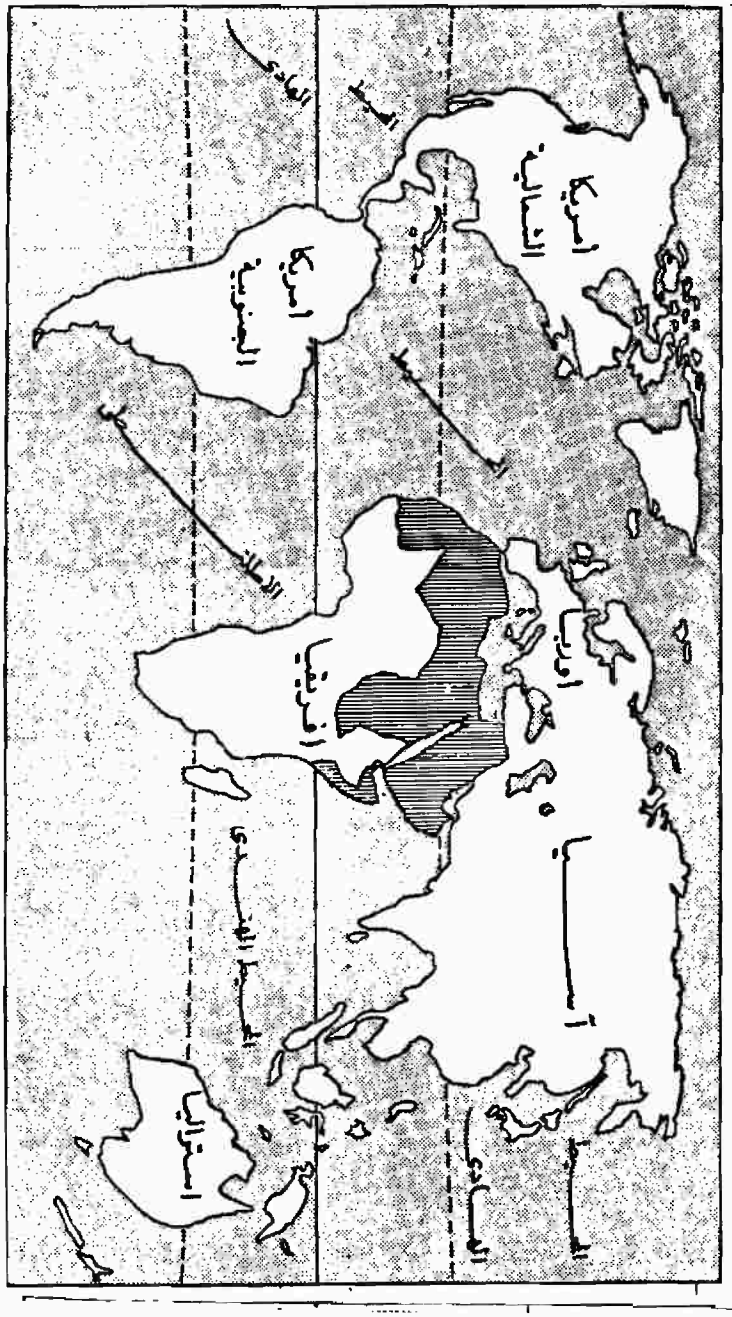

المصدر: تاريخ العرب الحديث والعالم (1516 ـ 1939) المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1995 ـ 1996